

## السياسة البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر

أ.د. عيسى قيقوب، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر

أ. كاكي محمد، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر

### الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور وأهمية السياسة البيئية كإستراتيجية ناجعة للحفاظ على البيئة في الجزائر، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة المنشودة، إذ تتطلب التنمية المستدامة تحسين ظروف المعيشة لجميع الأفراد دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل، ونستطيع أن نلخص مجالات التنمية المستدامة في ثلاثة مجالات رئيسية: هي النمو الاقتصادي، وحفظ الموارد الطبيعية والبيئة، والتنمية الاجتماعية، كما سنتطرق في هذه المقال إلى الجهود المبذولة من طرف الجزائر لإرساء ترسانة قانونية من شأنها تفعيل دور السياسة البيئية والحفاظ على البيئة.

الكلمات المفتاحية : البيئة، السياسة البيئية، التنمية المستدامة .

### Resumé

L'étude vise à mettre en évidence le rôle et l'importance de la politique environnementale, en tant que stratégie visant à préserver l'environnement en Algérie, Et de réaliser ainsi le développement durable souhaité, le développement durable nécessite l'amélioration des conditions de vie Pour toutes les personnes Sans augmenter l'utilisation des ressources naturelles au-delà de la capacité de l'endurance de la planète, Nous pouvons résumer les domaines du développement durable en trois domaines clés : la croissance économique, la conservation des ressources naturelles et l'environnement, le développement social, on parlera aussi dans cet article des efforts déployés par l'Algérie Pour établir une force juridique qui activera le rôle de la politique environnementale et de conservation de l'environnement .

\*\*\*\*\*

## أولا : السياسة البيئية

تعتبر السياسة البيئية من بين أهم الأدوات التي تنعكس على عملية التنمية في أي مجتمع وسنحاول أن نتطرق إليه من خلال المفهوم والأهداف.

### 1- مفهوم السياسة البيئية :

ترتبط السياسة البيئية بمفهوم السياسة العامة للدولة، فهي بذلك عنصر من السياسة العامة، تتمثل في التوجيهات العامة المتعلقة بالبيئة لمنظمة ما (شركة، مؤسسة، جمعية أو هيئة) يتم إملؤها بشكل رسمي من طرف أعلى مستوى في الإدارة<sup>1</sup>.

يمكن تعريفها أيضا على أنها تلك الحزمة من القواعد والإجراءات، التي تحدد أسلوب تنفيذ الإستراتيجية البيئية، مع تحديد مهام المؤسسات والجهات والوحدات المختلفة المشاركة والمسؤولة على النتائج الإستراتيجية، وذلك تحت مظلة الأوامر التشريعية الملزمة لكل هذه الجهات، وهي في النهاية توضح أسلوب تقويم النتائج وفق الأهداف، التي تم تحديدها مسبقا، مع توضيح لآليات التصحيح والتنمية<sup>2</sup>.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تحديد أهم العناصر التي يجب أن تتصف في بها السياسة البيئية<sup>3</sup> :

- الواقعية في التعامل مع المشكلات البيئية والقواعد المنظمة لها.
- تعكس الأهداف البيئية المختلفة وعلى كافة المستويات الرسمية والشعبية، المحلية والعالمية.

- السياسة البيئية مرشدة ومعدلة للسلوك البشري، سواء كان ذلك على المستوى الفردي أو الجماعي في القطاعات الاقتصادية والخدمية، أو في النواحي الحياتية الاجتماعية المختلفة .

## 2- أهداف السياسة البيئية :

- تهدف السياسة البيئية إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يأتي<sup>4</sup> :
- الموازنة بين الفوائد التي تنتج عن النشاطات الاقتصادية وما بين الأضرار الناتجة عن التلوث الذي خلفته .
- المطالبة بتجنب المشاكل البيئية وتقليل الأخطار الناجمة عنها قدر الإمكان
- إيجاد وتطوير الإجراءات الضرورية والفعالة لحماية صحة الإنسان وحياته من كافة أشكال التلوث .
- تحجيم الممارسات والأنشطة التي أدت وتؤدي إلى تدهور موارد البيئة أو تنظيم تلك الأنشطة بما يكفل معالجة مصادر التلوث وتخفيف آثاره البيئية قدر الإمكان .
- مراعاة الاعتبارات البيئية في الخطط التنموية للقطاعات المختلفة وتضمين الآثار البيئية وكيفية معالجتها في المراحل الأولى لدراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية والاجتماعية .

## ثانيا : التنمية المستدامة

- يعتبر مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم التي ظهرت حديثا وسنحاول أن نلقي الضوء على هذا المفهوم بشكل أعمق وأوضح .

## 1- مفهوم التنمية المستدامة :

لاقت فكرة التنمية المستدامة القبول بأوسع معانيها، وتم إقرارها بعد عام 1987 على صعيد واسع إلا أنه تبين أن ترجمة هذه الفكرة إلى أهداف وبرامج وسياسات عملية يعتبر من المهمات الصعبة، نظرا لخضوع الأمم المتحدة لقوى رأسمالية لا ترى من مصلحتها التنازل عن نمط إنتاجها المدمر للبيئة<sup>5</sup>.

مفاهيمها تعددت الطروحات التعريفية للتنمية المستدامة واختلفت باختلاف الحقب الزمنية والانتماءات الفكرية والانتسابات القطرية<sup>6</sup>، أي أنها قد عانت من التزاحم الشديد في التعريفات والمعاني، فأصبحت المشكلة ليست في غياب التعاريف وإنما في تعدد وتنوع التعريفات<sup>7</sup>، أما الذي رسخ هذا المفهوم وحدد ملامحه الكبرى فهي " كروهارام برونتلاند" رئيسة وزراء النرويج، حيث لعبت دورا هاما في ترسيمه في تقرير " مستقبلنا المشترك " الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة التي كانت ترأسها عام 1987، وأصبح هذا التقرير فيما بعد حاملا لإسمها<sup>8</sup>.

في هذا السياق عرفت لجنة برونتلاند التنمية المستدامة بأنها: " التنمية التي تلي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم"<sup>9</sup>، وجدير بالذكر أنه قبل تداول هذا المصطلح في أواخر الثمانينات كان المفهوم السائد والتقليدي هو مفهوم التنمية ليتحول بعد ذلك إلى التنمية المستدامة<sup>10</sup>، ومن هنا نجد أن التنمية المستدامة تهدف إلى توفير الرفاهية الاقتصادية لأجيال الحاضر والمستقبل والحفاظ على البيئة وصيانتها وحفظ نظام دعم الحياة .

بدوره عرفها وليام رولكزهاوس ( W-Ruckelshau ) مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها: " تلك العملية التي تقرر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلائم مع قدرات البيئة"<sup>11</sup>، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والحفاظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان وليستا متناقضتين، وبالتالي يمكن القول أن التنمية المستدامة هي التي تسعى إلى تحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة .

## 2- أهداف التنمية المستدامة :

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي<sup>12</sup>:

أ- احترام البيئة الطبيعية: وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة، وتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وبالتالي فالتنمية المستدامة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

ب- تحقيق استغلال واستخدام عقلايين للموارد: وهنا تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلايين .

ج- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سلبية، أو على الأقل أن تكون هذه الآثار مسيطرة عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

د- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأوليات المجتمع: وذلك بإتباع طريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية.

## 3- البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة :

التنمية الاجتماعية هي زيادة قدرة الأفراد على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق الحرية والرفاهية، ويعتبر البعد الاجتماعي بمثابة البعد الذي تتميز به التنمية المستدامة، لأنه البعد الذي يمثل البعد الإنساني بالمعنى الضيق، والذي

يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي ولعملية التطوير في الاختيار السياسي، وبصورة عامة تظهر في ارتفاع نسب التنمية والتطور الذي عرفته الدول وخاصة النامية منها، وأصبح يلاحظ أنواع مختلفة للبطالة كالاختيارية الإدارية التقنية وبطالة أصحاب الشهادات وغيرها.<sup>13</sup>

#### 4- آثار البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة :

يمكننا فهم هذا البعد من خلال عدم تهميش الجماعات وتدعيم مقوماتها الثقافية والروحية، إذ تتوقف الإستراتيجيات المنسجمة مع التنمية المستدامة على القيم الحاضرة، ولا يمكن التنبؤ بقيم الأجيال المستقبلية، غير أن هذا لا يعطي مبررا لتدمير الهوية الثقافية السائدة، فذاك يجعل الأفراد عرضة للعديد من أشكال الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية.<sup>14</sup>

يتمثل التغيير الاجتماعي الناجم عن استخراج الموارد على نطاق واسع في تدفق الأشخاص الحاملين لأفكار جديدة وثقافات وقيم وتكنولوجيات، وهنا يمكن تدمير أنظمة الإنتاج التقليدية والبيئة الاجتماعية، ويمكننا ذكر بعض الآثار مثلا لا حصرا كالتالي:

أ- الآثار على السكان: تظهر خاصة من خلال إقامة مشاريع في منطقة متخلفة مما يؤدي إلى الاحتكاك مع أشخاص عديمي الخبرة في التعامل مع العالم الخارجي، وتظهر نتيجة هذا الاحتكاك في تدمير النسيج الاجتماعي، كما قد يؤدي إلى موت الأشخاص من جراء تعرضهم لأمراض لا يملكون مناعة ضدها.

ب - الآثار الديمغرافية: إن خسارة شعب ما تأتي من فقدانه للمعرفة والممارسات المرتبطة بالقوة العاملة لنظم الإنتاج التقليدية ومثال على ذلك وجود تجمعات كبيرة من العمال في موقع معين من شأنه أن يؤدي إلى مشاكل عديدة كالعنف وانتقال الأمراض كالإيدز.<sup>15</sup>

### ثالثا : السياسة البيئية من أجل التنمية المستدامة في الجزائر :

لقد سعت الجزائر بعد الاستقلال إلى إيجاد بعض الآليات القانونية والمؤسسية وهذا ما سنتطرق إليه.

#### 1- تجربة الجزائر في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة :

لقد أثبتت تجربة الجزائر أن الاعتبارات التشريعية والمؤسسية في قضية المحافظة على البيئة لا يمكن التعامل معها كعنصرين منفصلين عن بعضهما، لأن التشريع هو الذي يهتم بتشكيل هذه المؤسسات ويحدد احتياجاتها وسلطاتها وطبيعة التكامل والتنسيق فيما بينها .

#### 1-1 - البناء المؤسسي للمحافظة على البيئة في الجزائر :

##### أ- المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة :

ويعد هذا المجلس مكسبا هاما للبيئة حيث يتولاه رئيس الحكومة وهو يضم إضافة إلى ذلك اثني عشرة (12) وزيرا إضافة إلى أعضاء ذوي اختصاص في ميدان البيئة، وتتمثل مهمة المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة في متابعة السياسة الدولية في هذا المجال والاهتمام بالمسائل الكبرى الراهنة ذات الصلة بالبيئة، وللإشارة فإن قانون حماية البيئة رقم 83-03 يعد الركيزة والقاعدة الرئيسية التي اعتمدت عليها المنظومة التشريعية والتنظيمية كإستراتيجية لحماية البيئة في الجزائر ولمدة طويلة ( حتى بعد فترة الإصلاحات ) .

##### ب- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة :

أنشأت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة سنة 2000 وحدد تنظيمها الداخلي بموجب المرسوم رقم 01-09 الصادر في 7 جانفي 2001، ويعد إنشائها أول انطلاقة مؤسسية تمهيدية لمشروع إدماج حماية البيئة ضمن مخططات التنمية ومعبرا عن اهتمام السلطات الحكومية بإعداد برامج تنموية تأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي ضمن أعمالها<sup>16</sup>.

### ج - مرقب المهن البيئية :

تم إنشاؤه بتنسيق مع عدة وزارات في إطار تحسين ودعم القدرات ضمن التجمعات التالية :

- **الجماعات المحلية:** تسيير النفايات الصلبة الحضرية والمياه المستخدمة .

- **المؤسسات:** إنشاء إجراءات الرقابة الذاتية، نظام تسيير بيئي عقلائي، تسيير النفايات الصناعية.

- **مكاتب الدراسات:** دراسات الآثار على البيئة، مراجعات بيئية.

- جمعيات بيئية، اجتماعية، مهنية، شبابية، نسوية، برامج تكوين موجهة تدعم قدراتها على التحسيس ونشر السلوكيات البيئية السليمة<sup>17</sup> .

### 1-2 الإطار القانوني والتشريعي لحماية البيئة في الجزائر :

شهد التشريع البيئي عدة تطورات منذ صدور القانون رقم 83-03، لكن تعزيز الترتيبات القانونية والتنظيمية في ميدان البيئة خلال السنوات الأربع الأخيرة شكل إحدى أولويات استراتيجية الجزائر للتنمية المستدامة، حيث أن هناك عشرة نصوص تعد من أهم التشريعات في هذا الإطار، خمسة منها تمت المصادقة عليها بينما الأخرى لا تزال قيد المراجعة وفيما يلي بعض القوانين التي تمت المصادقة عليها في إطار حماية البيئة في الجزائر :

#### أ- القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة :

تمت المصادقة عليه في جوان 2003 حيث أدمجت من خلاله الخطوط العريضة لمبادئ مفهوم التنمية المستدامة الواردة في قمة ريودي جانيرو 1992 ومن بين أهم الترتيبات التي نص عليها :



- تحديد ترتيب رقابي لمختلف مركبات البيئة، من خلال وضع حدود على شكل عتبات حرجة وأهداف لجودة الموارد الطبيعية الهواء، الماء، الأرض وباطن الأرض.

- إجبارية تعيين المستغل لممثل البيئة مع الحرص على تطبيق الرقابة والإشراف الذاتيين .

- تعميم إدماج البيئة ضمن كافة مستويات التعليم .

- إجراءات تحفيزية في الجانب الجبائي الجمركي فيما يخص المعدات المستخدمة في الحد من التلوث .

#### ب- القانون المتعلق بالتسيير، الرقابة والتخلص من النفايات :

لقد جاء هذا القانون كضرورة ملحة ناتجة عن ضرورة الحد من الآثار السلبية العديدة للنفايات بشكل عام والصناعية منها بشكل خاص على الصحة العمومية والبيئة، وقد نص هذا القانون على الإطار العام للرقابة والتخلص من النفايات تجسيدا لمبادئ التسيير العقلاني والسليم للنفايات من خلال جميع مراحلها وذلك بغرض خفض إنتاج ودرجة خطورة النفايات من المصدر حيث يعتبر التخلص من النفايات منتجاً أو حائزاً للنفايات الضخمة والخاصة من هذه الأخيرة إجباري لكن ضمن شروط لا تلحق أضراراً بالصحة العمومية والبيئة أي أنه يعمل على تجسيد مبدأ مسؤولية المنتج عن النفايات التي تخلفها عمليات الاستغلال على مستوى منشأه إضافة إلى مبدأ الملوث الدافع ومنه فهذا القانون يعتبر أداة فاعلة لتحفيز ظهور وتطوير عمليات التثمين المعالجة والتخلص من النفايات بصورة عقلانية<sup>18</sup>.

#### خاتمة :

في الأخير يمكننا القول أن السياسة البيئية الراشدة هي إحدى عوامل تفعيل التنمية المستدامة، إذ أن المحافظة على البيئة هي المحافظة على الإنسان، وكما أسلفنا

الذكر فالجزائر حاولت من خلال التشريعات والقوانين والاتفاقيات الدولية، إرساء قاعدة متينة من أجل تنمية مستدامة شاملة، إلا أن كل هذا غير كاف، إذ لا بد أن يصاحب هذه الترسانة القانونية وعيا مجتمعيًا وثقافة بيئية للأفراد من شأنها أن تتكامل في بوتقة واحدة لتصنع التنمية المستدامة المنشودة.

### هوامش:

- 1- مزريق عاشور، دور الجماعات المحلية في احلال تنمية بيئية متوازنة : Colloque International sur le Developpement Local, gouvernance et réalitède l'economie nationale, les 26 et 27 avril 2005, Centre universitaire Mustapha Stambouli Mascara, p 12
- 2- قدي عبد المجيد، الإقتصاد البيئي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص ص، 176-175 .
- 3- سنوسي، زوليخة، بوزيان الرحمان هاجر، البعء البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، 08/07 أفريل 2008. ص 36 .
- 4- قدي عبد المجيد، الاقتصاد البيئي، مرجع سابق ص ص، 176-177 .
- 5- سراج الدين إسماعيل، "حتى تصبح التنمية مستدامة"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 1993، (د.م.ن)، المجلد 30، العدد 04، ص 07 .
- 6- قادري محمد الطاهر، آليات تحقيق التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص 49 .
- 7- زرنوح ياسمين، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص 25 .
- 8- بوعشة مبارك، التنمية المستدامة، مقارنة اقتصادية في إشكالية المفاهيم، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، 08/07 أفريل، 2008، ص 10 .
- 9- فيصل يونس عبد الزهرة، مرجعية الفكر التنموي وامتداداتها المعاصرة، دار الوفاء للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2002، ص 59 .
- 10- مفهوم التنمية المستدامة :

- 2015/01/22، اطلاع بتاريخ: <https://www.linkedin.com/pulse>
- 11- غنيم عثمان محمد، أبو زنت ماجدة احمد، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2007، ص 25
- 12- الشيخ محمد صالح، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، الإسكندرية 2002، ص 94.
- 13- خروف منير، الصوفي أشرف، التنمية المستدامة في الجزائر واقع وآفاق، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي في المؤسسة الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945 قالة، 2002، ص 6 .
- 14- خروف منير، الصوفي أشرف، نفس المرجع، نفس الصفحة.
- 15 - قدي عبد المجيد، مرجع سابق ص186 .
- 16 - نفس المرجع ص 187.
- 17 - نفس المرجع ص 188.